

Distr.: General
8 March 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جزر تركس وكايكوس

ورقة عمل أعدتها الأمانة العامة

المحتويات

المحتويات

الصفحة

٣	 ملحة عامة عن الإقليم
٥	 أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
٧	 ثانياً - الميزانية
٨	 ثالثاً - الأحوال الاقتصادية
٨	 ألف - نظرة عامة
٨	 باء - السياحة

ملاحظة: المعلومات الواردة في هذه الورقة مستقاة من مصادر متاحة للاطلاع العام، بما في ذلك مصادر حكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها إلى الأمين العام للدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة. وقد بعثت الدولة القائمة بالإدارة بهذه المعلومات في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة المنشورة في الموقع الشبكي للأمم المتحدة: www.un.org/en/decolonization/workingpapers.shtml.



الرجاء إعادة استعمال الورق

250313 220313 13-25391 (A)



٩	جيم - الخدمات المالية
٩	دال - الزراعة ومصائد الأسماك
١٠	هاء - الاتصالات والبناء
١٠	رابعاً - الأحوال الاجتماعية
١٠	ألف - نظرة عامة
١١	باء - اليد العاملة والهجرة
١٢	جيم - التعليم
١٢	دال - الصحة العامة
١٣	هاء - الجريمة والسلامة العامة
١٤	واو - حقوق الإنسان
١٥	خامساً - البيئة
١٦	سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
١٧	سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل
١٧	ألف - موقف حكومة الإقليم
١٧	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
١٨	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: جزر تركس وكايكوس، هي بموجب الميثاق، إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

تمثل الدولة القائمة بالإدارة: الحاكم دامين رودرك "ريك" تود (أيلول/سبتمبر ٢٠١١).

الموقع الجغرافي: يقع الإقليم المتكون من أربعين جزيرة كبيرة وجزيرة صغيرة منخفضة على بعد ١٤٥ كيلومترا شمالي هايتي والجمهورية الدومينيكية و ٩٢٥ كيلومترا جنوب شرقي ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية. وهناك من بينها ست جزر مأهولة بصفة دائمة: وهي ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة الإدارية وبلدة كوكبرن؛ وبروفيدنسiais، وهي المركز التجاري والسياسي، وتقطنها الغالبية العظمى من السكان؛ وكايكوس الشمالية وكايكوس الوسطى وكايكوس الجنوبية؛ وسولت كاي.

المساحة: ٩٤٨,٢ كيلومترا مربعا.

المنطقة الاقتصادية الخالصة: ١٥٤ ٠٦٨ كيلومترا مربعا^(١).

السكان: ٣١ ٤٠٨ نسمة (تعداد سنة ٢٠١٢)، منهم نحو ٤٢,٥ في المائة مواطنون أو "منتمون" و ٥٧,٥ في المائة "غير منتمين" قدموا من مختلف بلدان المنطقة وأمريكا الشمالية وأوروبا.

اللغة: الإنكليزية.

العاصمة: كوكبرن تاون.

رئيس حكومة الإقليم: الدكتور روفوس يوينغ (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢).

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الوطني التقدمي، والحركة الديمقراطية الشعبية.

الانتخابات: الأخيرة: ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢؛ والانتخابات القادمة: ٢٠١٦.

السلطة التشريعية: مجلس نواب.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: ١٦ ٤٠٥ دولارات (تقديرات عام ٢٠١١).

الاقتصاد: السياحة والخدمات المالية والبناء.

معدل البطالة: ٨,٣ في المائة (تقديرات عام ٢٠١١).

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة.

لحة تاريخية موجزة: السكان الأوائل لهذه الجزر هم شعوب تاينو الذين كانوا يتكلمون لغة أراواكن. وفي عام ١٧٩٩، ضمتها بريطانيا إلى جزر البهاما ثم ألحقتها بجامايكا. وعندما استقلت جامايكا في عام ١٩٦٢، أصبحت هذه الجزر مستعمرة منفصلة تابعة للمملكة المتحدة وإن ظلت من الناحية الدستورية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بجزر البهاما. وعندما استقلت جزر البهاما فيما بعد، ولّى على جزر تركس وكايكوس في عام ١٩٧٣ حاكمٌ ليحل محل القائم بإدارتها.

(أ) بيانات المنطقة الاقتصادية الخالصة مستقاة من وثيقة مشروع "Sea Around Us" الذي هو عبارة عن مشروع تعاون بين جامعة بريتيش كولومبيا ومجموعة بيو البيئية. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع التالي: www.seaaroundus.org.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

١ - عملاً بدستور عام ٢٠٠٦ الذي تم التفاوض عليه بين الإقليم والمملكة المتحدة، تواصلت إلى غاية تعليق العمل به في آب/أغسطس ٢٠٠٩ (انظر أدناه) إدارة جزر تركس وكايكوس على أساس نظام حكم وزاري يتولى فيه حاكم الإقليم الذي يعينه التاج البريطاني شؤون الخارجية والدفاع والأمن الداخلي، بما في ذلك قوات الشرطة، وبعض مسائل الخدمة العامة. وتتكون السلطة التشريعية لجزر تركس وكايكوس من التاج البريطاني ومن مجلس نواب يتألف من رئيس المجلس و ١٥ عضواً منتخباً وأربعة أعضاء معينين والمدعي العام. وينتخب من بين هؤلاء عشرة أعضاء يمثل كل واحد منهم دائرة من الدوائر الانتخابية، بينما يُنتخب الأعضاء الخمسة الباقون على نطاق الإقليم بأكمله.

٢ - وفي ضوء ما جمّع من أدلة تسندها الاستنتاجات التي خلصت إليها لجنة تحقيق، فقد كان هناك ما يبعث على الاعتقاد بأن ثمة احتمالات عالية لأن يكون هناك في الإقليم فساد عام في الحكومة والسلطة التشريعية وبين موظفي الخدمة العامة، أعلنت المملكة المتحدة في ١٤ آب/أغسطس عام ٢٠٠٩ عن بدء نفاذ قانون يقضي بجملة أمور منها تعليق العمل بأجزاء من دستور عام ٢٠٠٦ وإقالة حكومة الوزراء ومجلس النواب.

٣ - وخلال الفترة بين آب/أغسطس ٢٠٠٩ وتشيرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، عمل الحاكم في إطار الترتيبات الدستورية المؤقتة مع مجلس استشاري يقدم له المشورة بشأن السياسة العامة ومنتدى استشاري يساعد على إبلاغ صوت الناس. وكان أعضاءهما من سكان الجزر وكان الحاكم هو الذي عينهم. ويشار أحياناً إلى هذا الترتيب باسم "الحكومة المؤقتة" و "الإدارة المؤقتة" أو "الحكم المباشر" (انظر A/AC.109/2010/10 و A/AC.109/2011/10 و A/AC.109/2012/9). ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فخلال السنوات الثلاث من الإدارة المؤقتة التي رأسها الحاكم بدعم من حكومة المملكة المتحدة، نُفذ برنامج إصلاحات واسع النطاق شمل وضع المالية العامة على طريق التعافي، وإحلال إطار متين لحكم رشيد، وتعزيز الخدمة العامة، وإنفاذ دستور جديد.

٤ - ويحدد مرسوم دستور جزر تركس وكايكوس لعام ٢٠١١ الذي بدأ نفاذه في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، حقوق الفرد وحياته الأساسية والأحكام اللازمة لإعمالها. وينص على أن يكون لجزر تركس وكايكوس حاكم يرأس حكومتها، ومجلس نواب يتألف من أعضاء منتخبين وآخرين معينين ومن المدعي العام، وعلى أن يكون لها مجلس وزراء يعين بعضهم أعضاء مجلس النواب المنتخبين ويعين بعضهم الآخر أعضاؤه المعينون. ويتضمن المرسوم المذكور الأحكام المتعلقة بالجهاز القضائي والخدمة العامة وبعدد

من مؤسسات كفالة الحكم الرشيد، منها بخاصة لجنة النزاهة، ولجنة حقوق الإنسان، ومكتب مراجع الحسابات العامة ومكتب المدعي العام. ويتضمن هذا المرسوم أيضا الأحكام التي تنظم أراضي التاج والإدارة المالية العامة، وبخاصة المراجعة المستقلة للحسابات العامة. وبموجب هذا المرسوم، يحتفظ التاج البريطاني بصلاحيته إصدار القوانين المتعلقة بإحلال السلام وحفظ النظام وإعمال الحكم الرشيد في الإقليم رهنا باستشارة مجلس المملكة الخاص وموافقته.

٥ - وقد تناقلت وسائل الإعلام في عام ٢٠١٢ تقارير مفادها أن الخلاف لا يزال قائما بين سكان الجزر، حيث إن بعضهم يدفع بأن نص الدستور الجديد صاغته المملكة المتحدة وقدمته دون عرضه على سكان الإقليم للتصويت أو الاستفتاء عليه، وإنما اكتفت بأخذ اقتراحات من أفراد من سكانه لم ينتخبهم أحد.

٦ - وتقول الدولة القائمة بالإدارة إنه تم إجراء الانتخابات في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ خلال فترة الثلاثين يوما المقررة اعتبارا من تاريخ بدء نفاذ مرسوم دستور عام ٢٠١١. وتم إعداد سجل جديد بأسماء الناخبين استنادا إلى عملية تسجيل لجميع سكان جزر الإقليم. وحددت لجنة ترسيم الدوائر الانتخابية ١٠ دوائر انتخابية جديدة تضم جميعها عددا متساويا تقريبا من الناخبين. وأنجزت الاستعدادات العملية للانتخابات في ١٧ مركزا انتخابيا في كامل أنحاء الجزر الرئيسية في الإقليم. ونظمت الرابطة البرلمانية للكمونولث بعثة مراقبين تضم أعضاء من جبل طارق وبلدان من منطقة البحر الكاريبي والمملكة المتحدة. وكانت نسبة المشاركة في الانتخابات ٨٤ في المائة. وفاز الحزب الوطني التقدمي، الذي كان في الحكم عندما أُسقطت الحكومة الوزارية في عام ٢٠٠٩، بثمانية مقاعد، وفاز حزب الحركة الديمقراطية الشعبية بسبعة مقاعد. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، أدى الدكتور روفوس يونغ، زعيم الحزب الوطني التقدمي، اليمين لتولي منصب رئيس الوزراء. وأصبحت شارلين كارترايت روبنسون، رئيسة حزب الحركة الديمقراطية الشعبية أول زعيمة للمعارضة في تاريخ الإقليم. غير أنه وفقا لما تناقلته وسائل الإعلام، فإنه بعد تقديم طعون في نتائج الانتخابات، أصبح الحزبان يتساويان في عدد المقاعد، فأعلن الحاكم في شباط/فبراير ٢٠١٣ أنه تقرر إجراء انتخابات فرعية في منطقتي تشيشاير هيل وريتشموند هيل في ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣.

٧ - وتتألف قوانين الإقليم أساساً من أنظمة أساسية سُنت محلياً، إلى جانب بعض القوانين التي سنت في المملكة المتحدة والقانون العام الإنكليزي وقواعد العدالة. ويتكون الجهاز القضائي من محاكم الصلح والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، وتمثل فيه اللجنة

القضائية التابعة لمجلس المملكة الخاص أعلى هيئة قضائية يلجأ إليها. ويعين الحاكم القضاة وقضاة الصلح بناء على مشورة لجنة الخدمة القضائية. وينص قانون الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار لعام ٢٠٠٢ على منح الجنسية البريطانية "لمواطني الأقاليم البريطانية فيما وراء البحار". وقد أعلن المدعي العام في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ في معرض ما وصفه بأنه "اتهامات سخيفة وواهية للنظام القضائي والقانوني لجزر تركس وكايكوس أنه سينظر في رفع دعاوى بتهمة ازدراء المحكمة أو تشويه سمعة القضاء. ويقول مراقبون إن التهم كانت بشأن شواغل أبدت تجاه إجراءات المحاكمة العادلة، والوصول إلى نظام عدالة محايد، وسبل إدارة المحاكمة على الجرائم، وأساليب التحقيق (انظر أيضا أدناه الفرع المتعلق بالجريمة والسلامة العامة).

٨ - وفي كلمة ألقاها أحد أعضاء منتدى جزر تركس وكايكوس من الذين طلبوا أخذ الكلمة أمام اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، دعا المتحدث إلى أن تقدم الدولة القائمة بالإدارة تفسيراً لما وصفه بأنه "هجوم" على حقوق الإنسان لسكان الإقليم و"محاولات منها لتعطيل تقدمهم صوب تقرير المصير والتعويض عن الخسائر الاقتصادية التي تكبدوها تحت نير الإدارة المؤقتة" (انظر A/AC.109/2012/SR.9). وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، قال أحد الذين طلبوا مخاطبة لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) إنه يجب إعادة نظام وصاية الأمم المتحدة على الإقليم. وقال متحدث آخر من الذين أيدوا المتحدث السابق فيما ذهب إليه بشأن اقتراح إعادة نظام الوصاية إن المملكة المتحدة تنفذ "شكلاً خبيثاً من الاستعمار" ولم تضع ضوابط لسلطات الحاكم البريطاني، وفرضت على الموارد المالية للجزر، خلافاً لما ينص عليه الدستور، سيطرة ستتواصل حتى بعد عودة الحكومة المنتخبة؛ وضربت بالديمقراطية عرض الحائط.

٩ - وقد جاء في تحليل أجرته أكسفورد أناليتيكا في أواخر عام ٢٠١٢ أن الإقليم واجه عدداً من التحديات، من بينها اقتصاد بدأ يتعافى تدريجياً ولكنه ظل ضعيفاً؛ ومحاكمات المتهمين بالفساد التي باتت الآن على الأبواب؛ واحتمال قطع خطوة صوب المطالبة بالاستقلال يؤيدها الحزب الوطني التقدمي.

ثانياً - الميزانية

١٠ - وفقاً لما أوردته الدولة القائمة بالإدارة، ما زالت حكومة جزر تركس وكايكوس ملتزمة بتحقيق فائض في الميزانية في السنة المالية التي تنتهي في آذار/مارس ٢٠١٣، تمشياً مع الميزانية المعتمدة للفترة ٢٠١٢/٢٠١٣. وما زالت هناك تحديات كبيرة وسيحتاج الأمر إلى

مواصلة إخضاع التكاليف للمراقبة الدقيقة ليتسنى تحقيق هذا الفائض في الإيرادات المدرج في الميزانية. وقد ورد في بيان ميزانية الفترة ٢٠١٢/٢٠١٣ أن النفقات المتكررة بلغت ١٦٢ مليون دولار تقريباً وبلغت النفقات الرأسمالية نحو ١٧,٢ مليون دولار.

١١ - ولا تفرض حكومة الإقليم أي ضرائب على دخل الشركات أو الأفراد أو على الأرباح الرأسمالية أو على الميراث. وبعد عدة مشاورات جرت في غمرة خلاف متنام، وقّع في عام ٢٠١٢ القائم بأعمال الحاكم قانون ضريبة القيمة المضافة في جزر تركس وكايكوس الذي يبدأ نفاذه في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٣ لتحصيل رسم نسبته ١١ في المائة يستثنى بضع مواد كالفاكهة والخضار واللحوم الطازجة واللوازم الضرورية لمواجهة الأعاصير. وفي ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، ألغى مجلس النواب قانون هذه الضريبة الخلافي بأغلبية ١٦ صوتاً مقابل صوتين.

١٢ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، تواصل حكومة الإقليم بحثها عن شركاء تعقد معهم اتفاقات لتبادل المعلومات الضريبية. وكما ذُكر من قبل، نفذت خلال عام ٢٠١١ في إطار المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية المرحلة الأولى من عملية استعراض الأقران لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن المقرر الشروع في المرحلة الثانية خلال عام ٢٠١٣.

ثالثاً - الأحوال الاقتصادية

ألف - نظرة عامة

١٣ - القطاعان الرئيسيان لاقتصاد الإقليم هما السياحة والسفيرة المالية. ووفقاً لتقديرات إحدى وحدات استقاء المعلومات التابعة لمجموعة مؤسسات ذي إيكونومست، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للإقليم عام ٢٠١٢ حوالي ٧٩٢,٨ مليون دولار. ووفقاً للمعلومات التي أفادت بها الدولة القائمة بالإدارة، فإن السياحة هي القطاع الأول في الإقليم، وهناك في هذا القطاع مستثمرون أجانب وهم أساساً من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة يقومون بدور كبير.

باء - السياحة

١٤ - ارتفع عدد زوار الجزر في عام ٢٠١١ بنسبة ١٢,٣ في المائة عن العام الذي سبقه؛ إذ بلغ عددهم ٧٢٠.٠٠٩ زواراً. وزاد عدد الزوار الذين يبيتون فيها بنسبة ٢٠ في المائة، إذ بلغ عددهم حوالي ٣٥٤.٢٠٠ زائر. ووصل عدد الزوار الوافدين على سفن الرحلات البحرية إلى ٦٥٥.٥٠٠ شخص، أي بزيادة قدرها ٦ في المائة. وما زالت هذه الوجهة تجذب

السواح، وبخاصة من الولايات المتحدة وكندا. ويتوقع مجلس السياحة أن يزداد عدد السواح الوافدين من السوق الكندي في عام ٢٠١٢ نتيجة لإضافة رحلة جوية مباشرة جديدة هاليفاكس، نوفا سكوشيا تسير خلال الموسم السياحي.

١٥ - ويتضح مما تقدم ذكره أن مجلس السياحة انكب في عام ٢٠١١ على وضع استراتيجية لتشجيع الزيارات إلى مختلف الجزر في الإقليم، بما في ذلك من خلال جولات في كايكوس الشمالية والوسطى، وتنظيم رحلات جوية محلية إلى ترك الكبرى وسولت كاي. وفي عام ٢٠١١، رخص لشركة طيران خاصة جديدة بالعمل في الإقليم. ولا تزال المنتجات التي أقيمت في جزيرة بروفيدنسialis هي التي تؤوي الغالبية العظمى من السواح.

جيم - الخدمات المالية

١٦ - تمثل الخدمات المالية، بما فيها تسجيل الشركات والمشاريع الاستثمارية والتأمين، مصدراً كبيراً للإيرادات الخارجية. ووفقاً لما أوردته المملكة المتحدة، يتمحور قطاع الخدمات المالية حول إعادة التأمين على السيارات في الولايات المتحدة.

١٧ - وهناك سبعة مصارف تجارية دولية في الإقليم، ثلاثة منها كندية، هي ذي كنيدين إنبيريل بنك أوف كومرس، وسكوتيا بنك، ورويل بنك. أما إصدار رخص تقديم الخدمات المالية والإشراف عليها وتطويرها في الإقليم، فهو موكول إلى لجنة الخدمات المالية بجزر تركس وكايكوس، التي تقدم أيضاً خدمة مركزية لتسجيل الشركات والشراكات والعلامات التجارية وبراءات الاختراع في الإقليم. وجزر تركس وكايكوس ولاية قضائية يتعين فيها على الشركات الأجنبية دفع رسوم لقاء الترخيص لها بالعمل فيها.

دال - الزراعة ومصائد الأسماك

١٨ - في عام ٢٠١٢، كانت نسبة مساهمة الزراعة وصيد الأسماك في الناتج المحلي الإجمالي للإقليم واحد في المائة تقريباً. وكان الإنتاج الزراعي محدوداً بسبب نقص المياه العذبة، ويتكون أساساً من زراعة الخضار والحمضيات في جزر كايكوس. ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، يوجد في الإقليم ١٥ مزارعاً يعملون بدوام كامل و ٨٠ مزارعاً يعملون بدوام جزئي. وتتزايد أنشطة تربية الخنازير والدواجن. وهناك في الإقليم مزرعتان كبيرتان لتربية الخنازير أصحابهما من السكان المحليين دخلتا الآن طور الإنتاج.

١٩ - ويمثل صيد الأسماك القطاع المنتج الرئيسي في الإقليم. وتتمثل الصادرات البحرية الرئيسية في جراد البحر الشوكي ومحار الملكة. أما صيد غير ذلك من المنتجات البحرية

الأخرى كالأسماء ذات الزعانف الظهرية البارزة، فالغرض الأساسي منه هو الاقتتات عليها وبيعها إلى المطاعم المحلية.

هاء - الاتصالات والبناء

٢٠ - وفقاً لتقييم قدمته الدولة القائمة بالإدارة، فإن حالة مرافق النقل والاتصالات على قدر كبير من الجودة. فشبكة الطرق تغطي زهاء ١٢٠ كيلومتراً، منها ٢٤ كيلومتراً من الطرق المعبدة في جزيرة ترك الكبرى و بروفيدنسياليس وجزر كايكوس.

٢١ - وتوجد في جزر تركس وكايكوس ثلاثة مطارات دولية: المطار الرئيسي موجود في بروفيدنسياليس، ومطارا ترك الكبرى وكايكوس الجنوبية هما أصغر منه كثيراً. وتوجد أيضاً مدارج للطائرات في سولت كاي وباين كاي وباروت كاي وكايكوس الوسطى وكايكوس الشمالية. ويمكن السفر جواً إلى عدد من مدن الولايات المتحدة وكندا، بالإضافة إلى لندن. وتسير شركة طيران جزر تركس وكايكوس رحلات إقليمية إلى جزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وهايتي وجامايكا. وكان توسيع مدرج مطار بروفيدنسياليس الدولي في عام ٢٠١١ هو المرحلة الأولى من مشروع توسعة كبيرة للمطار يراود منه تشجيع التنمية الاقتصادية في الإقليم.

٢٢ - ويقع الميناء التجاري الرئيسي، ساوث دوك، في بروفيدنسياليس. للجزيرة ترك الكبرى أيضاً ميناء تجاري، ويوجد في كايكوس الشمالية ميناء عميق المياه.

٢٣ - وتقدم ثلاث شركات اتصالات خدمات الاتصال الهاتفي المحلية والدولية في الإقليم. ويوجد عدد قليل من قنوات الكابل التلفزيونية في جزيرة ترك الكبرى، وأكثر من عشرين قناة في بروفيدنسياليس، وست محطات إذاعية. وليس ثمة صحف يومية. كما أن عدداً من الصحف الأسبوعية تحتفظ بمواقع على الإنترنت.

رابعاً - الأحوال الاجتماعية

ألف - نظرة عامة

٢٤ - أشار تقرير التعداد الأولي الذي أجري في آب/أغسطس ٢٠١٢ والصادر عن إدارة التخطيط الاقتصادي والإحصاءات إلى أن مجموع السكان بلغ ٤٥٨ ٣١ نسمة، منهم ١٦ ٠٣٧ من الذكور و ١٥ ٤٢١ من الإناث. وتبلغ نسبة من هم فوق سن الثامنة عشرة حوالي ٧٣,٧ في المائة من مجموع السكان.

٢٥ - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، يوجد عدد من الأسر التي تعتبر في عداد الذين يعيشون في فقر. وهناك تقييم جار حالياً لحالة الفقر في البلد يتوقع أن يستعان به في تحديد أولويات تقديم المساعدة إلى الفقراء.

٢٦ - ومجلس التأمين الوطني لجزر تركس وكايكوس، وهو هيئة قانونية تابعة لحكومة الإقليم، هو الجهة الوحيدة التي تقدم استحقاقات التأمين الاجتماعي للعاملين لقاء أجر داخل جزر تركس وكايكوس من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٥ عاماً.

باء - اليد العاملة والهجرة

٢٧ - يمثل القطاع العام، وفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، رب العمل الرئيسي في الإقليم، حيث إنه هو الذي يشغل خمس عدد السكان العاملين. أما مجالات التشغيل الأخرى، فهي السياحة والبناء وخدمات الأعمال التجارية.

٢٨ - وفي السنوات الأخيرة، شهدت مستويات البطالة تقلباً ولعلها ارتفعت. ففي قطاع البناء، ظلت البطالة تمثل في عام ٢٠١٢ أحد التحديات الكبيرة نظراً لآثار الأزمة الاقتصادية العالمية. وتختلف معدلاتها بين الجزر الرئيسية، ولكن أثرها السلبي يتبدى بقدر أكبر في الجزر التي يغلب عليها الطابع الريفي. وفي عام ٢٠١٢، أجريت في إطار عمل واسع النطاق لإصلاح القطاع العام، عملية لتحقيق "الحجم الأمثل" من خلال خطة طوعية لإنهاء الخدمة تم فيها الحد كثيراً من أعداد الموظفين الحكوميين.

٢٩ - ويتضح من البيانات الأولية المستقاة من تعداد عام ٢٠١٢، أن عدد السكان غير المنتمين للإقليم قد ارتفع. ويعزى ذلك إلى وجود أجانب يعملون في الإقليم من الذين أخذوا يتوافدون إليه من هايتي والجمهورية الدومينيكية وجامايكا وأماكن أخرى في منطقة البحر الكاريبي. وقد لوحظ في الآونة الأخيرة ازدياد أعداد الوافدين من هؤلاء العمال الفلبينيين والأوروبيين والأمريكيين.

٣٠ - ووفقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، أجريت في الفترة الفاصلة بين تشريع الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وشباط/فبراير ٢٠١٢، استشارة عامة واسعة النطاق بشأن الشروط المتعين استيفاؤها لنيل صفة مواطن إقليم من الأقاليم البريطانية في ما وراء البحار ومركز مواطن من مواطني جزر تركس وكايكوس. وكانت نسبة المشاركة فيها عالية نسبياً، وروعت آراء الأغلبية في التعديلات التي أدخلت على قانون الهجرة إلى الإقليم. وتم في وقت لاحق من نفس السنة إحلال نظام صارم وشفاف ومبسط، ونشرت الإرشادات اللازم اتباعها في قانون الهجرة والتعديلات التي أدخلت عليه.

جيم - التعليم

٣١ - التعليم في الإقليم مجاني وإلزامي للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين أربعة أعوام و ١٦ عاما. ويوجد ٤٧ مدرسة يبلغ مجموع التلاميذ المسجلين فيها نحو ٢٠٠ ٥ تلميذ، وهي تشمل مراحل التعليم بدءا من التعليم قبل المدرسي حتى التعليم العالي. وتتولى الحكومة إدارة ١٤ مدرسة من هذه المدارس، منها ١٠ مدارس ابتدائية وأربع مدارس ثانوية. وعلى الرغم من أن عدد المدارس الخاصة يفوق عدد المدارس الحكومية، فإن نسبة التلاميذ المسجلين في المدارس الحكومية تبلغ نحو ٧٩ في المائة. ويقدر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الكبار بنسبة ٩٨ في المائة. بيد أن المعدل في أوساط المهاجرين يقل عن ذلك كثيرا.

٣٢ - وفيما يتعلق بالتعليم العالي، ثمة كلية متوسطة لها فرعان في ترك الكبرى وبروفيدنسياليس تقدم دورتين دراسيتين مدة الأولى سنتان ومدة الأخرى أربع سنوات. وتطبق لفائدة الطلبة من مواطني أقاليم ما وراء البحار رسوم التعليم التي يدفعها الطالب المحلي في الجامعات البريطانية. وخلال الفترة ٢٠١١/٢٠١٢، خفضت الحكومة التزاماتها من المنح إلى ٢,٦ مليوني دولار. وقامت بترشيد برنامج المنح الدراسية، وبذلك فهي لن توزع على المؤسسات التعليمية في بلدان منطقة البحر الكاريبي والمملكة المتحدة إلا على أساس الجدارة.

دال - الصحة العامة

٣٣ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، شهدت المرافق الطبية في جزر تركس وكايكوس تحسنا في الآونة الأخيرة بافتتاح مرافق مستشفين في بروفيدنسياليس وترك الكبرى، تديرهما إنترهيلث كندا (Interhealth Canada). ويقدم المستشفيان طائفة من الخدمات، بما في ذلك خدمات التشخيص، والعيادات المتخصصة للرعاية الصحية الأولية والمرضى الخارجيين، إضافة إلى الخدمات التي تقدم في حالات الطوارئ وللمرضى المقيمين. ولا تزال الحالات الخطيرة تحال إلى خارج الإقليم، إلى ميامي أو ناسو على نحو ما درجت عليه العادة. وفي عام ٢٠١٢، عملت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية على وضع خطة لاستراتيجية صحية وطنية. ويتوقع أن يشمل ذلك، القيام في عام ٢٠١٢ بإجراء استشارة عامة تشرك فيها جميع أصحاب المصلحة.

٣٤ - وكما ذكر في تقارير سابقة، ففي عام ٢٠١٠، وتنفيذا لخطة وطنية للتأمين الصحي، سحبت التغطية بالرعاية الصحية على جميع المقيمين الشرعيين في جزر تركس وكايكوس، ولم تعد مقصورة على المنتمين. وتقول الدولة القائمة بالإدارة، إنه نتيجة لتنفيذ الخطة، يتوقع من جميع المقيمين في الإقليم أن يسهم الواحد منهم في نظام الرعاية الصحية بنسبة قدرها ٦ في المائة تقسم بالتساوي بينه وبين رب العمل. وقد وضعت الخطة على أساس المساواة،

وهو ما يتطلب معاملتهم جميعا معاملة منصفة. ويحصل المسجلون في خطة التأمين سواء كانوا عمالا محليين أو عمالا أجانب شرعيين على نفس المستوى من الرعاية.

٣٥ - وجاء ضمن جملة أمور في بيان المجلس الوزاري المشترك لأقاليم المملكة المتحدة في ما وراء البحار والمملكة المتحدة المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، أنه تم التوصل إلى اتفاق بين المملكة المتحدة وأقاليمها الحاضرة في اجتماع المجلس، ومنها جزر تركس وكايكوس، بشأن أهمية ضمان التأمين الصحي والامتنال بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٤، لشروط اللوائح الصحية الدولية، التي تمثل صكا قانونيا دوليا ملزما لما مجموعه ١٩٤ بلدا، بما فيها جميع الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية. وجاء في البيان أيضا أن المشاركين يتفقون على تحديد جميع الموارد المتاحة لتقديم المساعدة، ولا سيما المساعدة المقدمة من منظمات صحية إقليمية وأخرى عالمية كمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ووكالات الأمم المتحدة، وذلك بغرض تبادل أفضل الممارسات بشأن الاستراتيجيات والعمليات الصحية مع التركيز بوجه خاص على العلاج من الأمراض غير المعدية وتقديم الرعاية الصحية المتعلقة بهذه الحالات، وتحسين تمثيل الأقاليم لدى هيئات الصحة العالمية والإقليمية وصلاتها بها.

هاء - الجريمة والسلامة العامة

٣٦ - وفقا للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال معدل الجريمة في الإقليم منخفضا ويشمل أساسا جرائم سرقة وسطو، ولا يخلو أيضا من بعض الجرائم العنيفة كجرائم السطو المسلح والاعتداء الجنسي. وقد سجلت في عام ٢٠١٢ جريمة قتل وحيدة مقابل اثنتين في عام ٢٠١٠، وأربع في عام ٢٠١١.

٣٧ - ورغم أن ثمة احتمالات كبيرة لأن يتحول الإقليم إلى وكر للاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية وبالمهاجرين غير الشرعيين، فإنه يجني في المقابل فوائد من انتمائه لعضوية عملية جزر البهاما، أمريكا وجزر تركس وكايكوس، والتي هي عبارة عن ترتيب ثلاثي وضع في عام ١٩٨٢ لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وتتخذ الطائرات المروحية لحرس سواحل الولايات المتحدة المخصصة للعمليات من جزيرة بروفيدنسبالييس مقرا لقيادتها. وفي عام ٢٠١٢، تم تعزيز مراقبة الحدود في الإقليم الجديد بالانتهاء من نصب محطة رادار ساحلية جديدة. وفي النصف الثاني من عام ٢٠١٢، كانت هناك أربع حالات لرسو/اعتراض قوارب شراعية تحمل مهاجرين. ولاحظت السلطات تغيرا في السمات الديمغرافية للمهاجرين إذ تزايد في ما بينهم عدد الشباب وذوي الترععات الإجرامية. ولا تزال عمليات ضبط المخدرات في داخل الإقليم قليلة.

٣٨ - ومثلما ورد في تقارير سابقة، فقد تم على إثر تشكيل لجنة التحقيق في عام ٢٠٠٩، إنشاء فريق خاص للتحقيق وإقامة الدعاوى. فقد جاء في المعلومات التي قدمتها الدولة القائمة بالإدارة، أن تحقيقاً جنائياً واسع النطاق أسفر عن توجيه تهم إلى ١٤ شخصا (من بينهم رئيس وزراء سابق ووزراء) بارتكاب جرائم خطيرة منها جرائم تتعلق بقبول رشوة، والتواطؤ بدافع الحصول على رشوة، والتواطؤ بدافع الاحتيال على حكومة جزر ترانس وكايكوس، والتستر على عائدات متأتية من عمل إجرامي أو تحويل وجهتها، أو التواطؤ بدافع عرقلة مجرى العدالة. وقد اعتقل في عام ٢٠١٢، مايكل ميسيك، رئيس الوزراء السابق. واستعيد كذلك نحو ٢ ٥٠٠ أكر من أراضي التاج البريطاني، وعدة مبالغ كبيرة من تسويات مالية قدرها ١٩,٥ مليون دولار. وستستمر التحقيقات والمحاکمات بشكل مستقل عن الحكومة المنتخبة، حيث إن المحاكم هي التي يعود إليها قرار الحكم بالإدانة أو البراءة.

٣٩ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بلغ عدد المحتجزين في سجن ترك الكبرى التابع للدولة القائمة بالإدارة ١٠١ سجين، منهم ٢٥ في الحبس الاحتياطي و ٧٦ يقضون فترات عقوبتهم، وهناك من بينهم حدثان (أحدهما أدين بارتكاب جريمة والآخر يوجد رهن الحبس الاحتياطي)، حيث إنه لا يوجد في الإقليم مرفق خاص لاحتجاز الأحداث.

٤٠ - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا يزال النهج الذي تتبعه الحكومة المؤقتة يتمثل في العمل مع الجهات الدولية والإقليمية المقدمة للمساعدة التقنية مثل صندوق النقد الدولي، وفرقة العمل الكاريبية للإجراءات المالية ومع الوكالات الموجودة داخل الإقليم، بما في ذلك لجنة الخدمات المالية، وذلك لتعزيز نظمها الخاصة في الكشف عن غسل الأموال وغيره من المخالفات المشتبه في حدوثها والتحقيق فيها ومحاكمة مرتكبيها.

واو - حقوق الإنسان

٤١ - مثلما أفيد به في تقارير سابقة، أنشئت في عام ٢٠٠٨ بموجب قانون لجنة حقوق الإنسان لجنة لحقوق الإنسان كي تساعد الإقليم في مواءمة قوانينه مع المعايير الدولية المتعلقة بالالتزامات المختلفة في مجال حقوق الإنسان. وتقول الدولة القائمة بالإدارة، إن اللجنة أنجزت في عام ٢٠١٢، العمل المتعلق بتعديل قانون لجنة حقوق الإنسان بما يعزز المهام المتناسبة مع دورها الجديد الذي نص عليه مرسوم دستور عام ٢٠١١ كمؤسسة من المؤسسات المعنية بكفالة أعمال الحكم الرشيد.

٤٢ - ولا يزال العمل جارياً في إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان. وقد تم في عام ٢٠١٢ إنشاء موقع إلكتروني للجنة حقوق الإنسان وفتح لها حساب بريد إلكتروني،

بينما تواصل بذل عدة جهود تثقيفية للتوعية بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، وخلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٢، أجرت اللجنة استعراضا شاملا للقوانين المحلية لتحديد وتدارك جوانب الضعف فيها لكفالة امتثالها لأحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٣ - وقد امتد نطاق اتفاقيات حقوق الإنسان الرئيسية التالية ليشمل جزر تركس وكايكوس: العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية القضاء على التمييز العنصري. وعلاوة على ذلك، تنطبق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على جزر تركس وكايكوس، وبحق للأفراد فيها رفع دعاوى أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان عندما لا يوجد سبيل آخر للانتصاف في الإقليم. ووفقا لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، فقد مدد إلى أجل غير مسمى في حق جزر تركس وكايكوس في تقديم التماسات فردية عملا بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان.

٤٤ - ووفقا للمملكة المتحدة، فإن مرسوم دستور عام ٢٠١١ يعزز الفصل الخاص بالحقوق الأساسية في دستور عام ٢٠٠٦ ويضيف إليه بعض الحقوق الجديدة. فقد سن على سبيل المثال، قانون المساواة في عام ٢٠١٢، الذي يساوي بين الجميع فيما يتعلق بالسن القانونية الدنيا لجواز إقامة علاقات جنسية ويوضح سبل الحماية من التمييز المنصوص عليها في الدستور. ويحدد هذا القانون للغيرين والمثليين جنسيا على حد سواء عمر السادسة عشر سنا قانونية لجواز إقامة علاقات جنسية. وبذلك، لم تعد قوانين الإقليم تخرق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا الصدد.

٤٥ - ووفقا للتقرير المعنون "حقوق الإنسان والديمقراطية: تقرير وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث"، الصادر في عام ٢٠١٢، فإن حماية وتعزيز حقوق الإنسان في كل إقليم مسؤولية تقع في المقام الأول على حكومة الإقليم في حين أن حكومة المملكة المتحدة هي المسؤولة في نهاية المطاف عن ضمان وفاء الأقاليم بالتزاماتها الناشئة عن المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان التي وُسِّع نطاقها لتتطبق عليها أيضا.

خامسا - البيئة

٤٦ - تتولى إدارة البيئة والموارد الساحلية في الإقليم مسؤولية حفظ الموارد الطبيعية في جزر تركس وكايكوس وحمايتها وإدارتها، ويشمل ذلك الأراضي الرطبة في بروفيدنسياليس.

وتقول الدولة القائمة بالإدارة، إنه في حين تتسم جزيرة بروفيدنسياليس بكثافتها العمرانية، فإن بقية جزر الأرخيبيل لا تزال في جانب كبير منها سليمة بيئياً.

٤٧ - وفي عام ٢٠١٢، شاركت جزر تركس وكايكوس في المؤتمر الإقليمي للآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك الذي ناقشت فيه المسائل المتصلة بالتخطيط للمصائد المستدامة وإدارة أخطار الكوارث، إضافة إلى المسائل المتعلقة بتغير المناخ.

سادساً - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

٤٨ - مُنحت جزر تركس وكايكوس صفة العضو المنتسب في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك في لجنة التعاون والتنمية لمنطقة البحر الكاريبي.

٤٩ - وجزر تركس وكايكوس عضو منتسب في الجماعة الكاريبية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٣، لاحظت الجماعة الكاريبية بالغ القلق أنه، على الرغم من أن الانتخابات التي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ قد جاءت من جديد بحكومة تمثل الناحيين، فقد ظلت الحالة العامة للشؤون السياسية في البلد دون المستوى المرغوب، ولا يزال طريق استعادة الديمقراطية الحقيقية طويلاً. وترى الجماعة الكاريبية، أن دستور عام ٢٠١١ دستور وضع في لندن وفرض على جزر تركس وكايكوس فرضاً عندما لم يكن هناك أحد يمثلها. فقد كان في نظرها مجرد لوائح داخلية لمواصلة الحكم المباشر تحت ذريعة الديمقراطية التمثيلية. ومما يثير القلق أيضاً، التحديات التي يطرحها إنجاز أعمال النظام القضائي المتعلقة بالتحقيقات الجنائية التي فتحت بعد إنشاء لجنة التحقيق.

٥٠ - والإقليم عضو في مصرف التنمية الكاريبي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وكذلك في فرقة العمل الكاريبية للإجراءات المالية التي شُكلت لمكافحة غسل الأموال في منطقة حوض البحر الكاريبي. وعلاوة على ذلك، فجزر تركس وكايكوس عضو في الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك، وعضو منتسب في رابطة الدول الكاريبية. وطبقاً لما أفادت به الدولة القائمة بالإدارة، هناك مساع جارية لتوثيق الصلات مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي ومع جزر البهاما المجاورة.

٥١ - وترتبط جزر تركس وكايكوس بالاتحاد الأوروبي من خلال أحكام الجزء الرابع من المعاهدة المتعلقة بسير عمل الاتحاد الأوروبي والقواعد التفصيلية والإجراءات المنصوص عليها في القرار المتعلق بانتساب البلدان الأجنبية المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (2001/822/EC). ويتوقع الإقليم أن يتلقى خلال السنة المالية ٢٠١٢/٢٠١٣ القسط التاسع البالغ ٥ ملايين يورو من الاعتماد الذي خصصه له صندوق التنمية الأوروبي. وهناك أيضاً

مساع جارية لتيسير الحصول على القسط العاشر البالغ ١٢ مليون يورو المقرر للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ من المبلغ الذي خصصه صندوق التنمية الأوروبي للإقليم.

٥٢ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، توصل أيضا المجلس الوزاري المشترك مع أقاليم ما وراء البحار إلى اتفاق بين المملكة المتحدة والأقاليم الحاضرة في الاجتماع، بما فيها جزر تركس وكايكوس، يقضي بالعمل سويا لإنجاز جملة من الأمور من بينها تعزيز الصلات مع الأمم المتحدة ووكالاتها والشركاء الإقليميين، وبخاصة في منطقة البحر الكاريبي، وأعرب المجلس عن رأيه الداعي إلى أن تشطب اللجنة الخاصة من القائمة أسماء الأقاليم التي تعرب عن رغبتها في ذلك (<https://fco-stage.fco.gov.uk/resources/en/pdf/uk-ot-communique.pdf>).

سابعاً - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

٥٣ - ترد في الفرع الأول أعلاه المعلومات المتعلقة بالتطورات السياسية والدستورية التي استجذبت بشأن مركز جزر تركس وكايكوس.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٤ - في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، أدلى ممثل المملكة المتحدة ببيان أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) أثناء الدورة السابعة والستين للجمعية العامة. ويرد في المحضر الموجز للجلسة (A/C.4/67/SR.5)، أن ممثل الحكومة البريطانية قال إن حكومة بلده تتمسك بموقفها الثابت من استقلال الأقاليم، وإن أي قرار بقطع الصلة الدستورية بين المملكة المتحدة وإقليم من الأقاليم ينبغي أن يتخذ بناء على رغبة واضحة لشعب الإقليم يعرب عنها بالطرق الدستورية. وحيث يكون الاستقلال هو الخيار، وتكون رغبة الشعب الواضحة المعرب عنها دستوريا هي السعي من أجله، ستقوم حكومة المملكة المتحدة بالوفاء بالتزاماتها بمساعدة الإقليم على تحقيق هذا الاستقلال.

٥٥ - ويرد أيضا أن الممثل أشار إلى الكتاب الأبيض الذي نشرته حكومة المملكة المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وأكدت الحكومة فيه التزامها بالحفاظ على العلاقة الشاملة بين المملكة المتحدة والأقاليم. وقال إن الحكومة أعربت في مقدمة الكتاب عن ثقتها في أن الهيكل الأساسي للعلاقات الدستورية هو الهيكل الصحيح: فالسلطات تسلم إلى الحكومات المنتخبة للأقاليم وذلك إلى أقصى حد ممكن. بما يتوافق مع احتفاظ المملكة المتحدة بالصلاحيات اللازمة للاضطلاع بمسؤولياتها السيادية، بما في ذلك كفالة عمل الترتيبات الدستورية على

نحو فعال يعزز المصالح المثلى للأقاليم، والمملكة المتحدة. وتسلم الحكومة بأنه لا بد من مواصلة طرح أفكار بشأن العلاقة الدستورية، وكفالة مواصلة الحوار بشأن هذه القضايا مع جميع الأقاليم التي ترغب في المشاركة.

٥٦ - ومضى الممثل يقول إن الكتاب الأبيض لعام ٢٠١٢، أوضح أن المسؤولية والهدف الأساسيين للمملكة المتحدة يتمثلان في ضمان الأمن والحكم الرشيد للأقاليم وشعوبها. وهذه المسؤولية مستمدة من القانون الدولي بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة. ولكن عندما يتعلق الأمر بإقليم من أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة، فإن هذه التبعية تترتب عليه أيضا مسؤوليات. فحكومة المملكة المتحدة تتوقع من حكومات الأقاليم أن تستوفي المعايير العالية نفسها في حفظ سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، والتحلي بروح النزاهة في تصريف شؤون الحياة العامة، وتقديم خدمات عامة فعالة، وبناء مجتمعات قوية. وستتخذ حكومة المملكة المتحدة إجراءات حازمة وحاسمة حيثما يوجد دليل على الفساد أو سوء الإدارة في الإقليم. واختتم الممثل بقوله إن العلاقة بين المملكة المتحدة وأقاليم ما وراء البحار لا تزال علاقة حديثة قائمة على الشراكة، والقيم المشتركة وحق كل إقليم في أن يقرر ما إذا كان يرغب في الإبقاء على ارتباطه بالمملكة المتحدة. وما دامت أقاليم ما وراء البحار التابعة للمملكة المتحدة تعرب عن رغبتها في الإبقاء على ارتباطها بالمملكة المتحدة، فستظل حكومة المملكة المتحدة ملتزمة بأن تحقق في المستقبل تنمية هذه الأقاليم ومواصلة كفالة أمنها.

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٧ - في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اتخذت الجمعية العامة دون تصويت القرار ١٣٢/٦٧، بناء على تقرير اللجنة الخاصة (A/67/23) والتوصية التي صدرت عن اللجنة الرابعة في وقت لاحق. ويرد في الجزء العاشر من القرار ١٣٢/٦٧، بشأن جزر تركس وكايكوس، ما يلي:

إن الجمعية العامة:

...

١ - تلاحظ مع القلق البالغ الحالة الراهنة في جزر تركس وكايكوس، وتلاحظ الجهود التي تبذلها الدولة القائمة بالإدارة من أجل إعادة إرساء الحكم الرشيد، بسبل منها بدء العمل بدستور جديد في عام ٢٠١١ وإجراء الانتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، والإدارة المالية السليمة في الإقليم؛

- ٢ - **تلاحظ** مواقف الجماعة الكاريبية وحركة بلدان عدم الانحياز ودعواتهما المتكررة من أجل إعادة إرساء حكومة منتخبة ديمقراطياً للإقليم على وجه السرعة؛
- ٣ - **تلاحظ أيضاً** المشاورات العامة المستفيضة التي أجرتها مستشارة الإصلاح الدستوري والانتخابي، والنقاش المتواصل بشأن الإصلاح الدستوري والانتخابي داخل الإقليم، وتؤكد أهمية مشاركة جميع الفئات والأطراف المعنية في عملية التشاور؛
- ٤ - **تؤكد** أهمية وجود دستور للإقليم يجسد طموحات شعب الإقليم ورغباته، على أساس آليات التشاور الشعبي؛
- ٥ - **تطلب** إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير الأعمال التي يضطلع بها فيما يتعلق بالجهود المبذولة لتوعية الجمهور بما يتسق مع المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة، وتهيب في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة المعنية بتقديم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم؛
- ٦ - **ترحب** بمشاركة الإقليم بنشاط في أعمال اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛
- ٧ - **ترحب أيضاً** بالجهود التي تواصل حكومة الإقليم بذلها لتلبية الحاجة إلى الاهتمام بتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء الإقليم.